

## استمارة المشاركة

### الملتقى العلمي الوطني

"الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع الممارسة وحتمية المعالجة"

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة ببومرداس، يومي 27-28 فيفري 2019.

الإسم واللقب: إيناس عياد

الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه تخصص مالية وبنوك إسلامية

الجامعة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة -

الهاتف : 0675769903

البريد الإلكتروني : [ines.ay94@gmail.com](mailto:ines.ay94@gmail.com)

تم إعداد البحث تحت إشراف الدكتور:

الإسم واللقب: عبد الناصر براني

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر - أ-

الجامعة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة -

الهاتف: 0661673641

البريد الإلكتروني: [Nacer\\_b23@Yahoo.fr](mailto:Nacer_b23@Yahoo.fr)

محور المداخلة: تعامل الدولة ومختلف هيئاتها مع الظاهرة

عنوان المداخلة : دور مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الحد من تعاملات السوق غير الرسمية

"دراسة حالة الجزائر"

### الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز كفاءة مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في استقطاب الأموال المتداولة خارج الدائرة الرسمية في الجزائر بما يضمن الحد من الإقتصاد غير الرسمي، من خلال الوقوف على واقع الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وذلك بإبراز حجمه وأهم مظاهره وأهم الإجراءات المتخذة للحد منه، ثم دراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، من خلال التطرق إلى مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية (المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلي)، وكذا التعرف على التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، وأخيرا معالجة إمكانية استخدام الصناعة المالية الإسلامية كبديل فعال لمعالجة ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وذلك على ضوء التجربة الماليزية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، التأمين التكافلي، الإقتصاد غير الرسمي.

## Abstract:

This paper aims to highlight the efficiency of the Islamic financial industry institutions in attracting funds that are traded outside the official service in Algeria, thus guaranteeing the reduction of the informal economy, by examining the reality of the informal economy in Algeria, by highlighting its size and its main manifestations and then the most important measures taken to reduce it, and then study the reality of the Islamic financial industry in Algeria by addressing the Islamic financial industry institutions (Islamic banks and Takaful insurance companies) as well as identifying the challenges facing the Islamic financial industry in Algeria, finally, this study tackles the possibility of using the Islamic financial industry as an effective alternative to solve the problem of the unofficial economy in Algeria under the Malaysian experience.

**Key word:** Islamic banking, Takaful insurance, The informal economy in Algeria.

## مقدمة

عرفت العديد من دول العالم تنامي ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي، وقد اتسع نطاق هذه الظاهرة وأصبحت من أهم الموضوعات التي تخص التنمية في البلدان النامية، التي تمثل بها هذه الظاهرة النسبة الغالبة؛ وقد اصطلح على هذا النوع من الإقتصاد بالعديد من التسميات، فقد عرف بالإقتصاد غير المنظم، الإقتصاد الخفي، إقتصاد الظل، الإقتصاد الموازي، الإقتصاد غير المشكل أو غير المهيكل، إقتصاد السوق السوداء، ويبقى الإقتصاد غير الرسمي المصطلح الأقرب علميا إلى توصيف هذه الظاهرة.

وتعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي، حيث عرف الإقتصاد الجزائري مراحل وأزمات إقتصادية وإصلاحات حملت في طياتها تغيير النظام الإشتراكي وتبني نظام إقتصاد السوق، هذه المرحلة الإنتقالية أدت إلى تفاقم هاجس البطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة لعدد كبير من أفراد المجتمع، وقد تمخض عن هذه الإنعكاسات السلبية ظهور فضاء غير رسمي، تعايش جنبا إلى جنب مع الإقتصاد الرسمي، كما يحتل نسبا كبيرة أصبحت تهدد التوازنات الإقتصادية في الجزائر.

وفي ظل توسع ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي، سارعت الجزائر إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات التي كانت تهدف إلى الحد من انتشار هذه الظاهرة، لكن ما يلاحظ عليها أنها في تزايد مستمر إلى يومنا هذا، وأن الإجراءات المتخذة غير كافية من جهة، ومن جهة أخرى لم تمس - من وجهة نظر الدراسة - أهم أسباب توسع هذا النوع من التداولات ومعالجتها وفق تلك الأسباب؛ وعليه تأتي هذه الدراسة لتركز على جانب مهم ربما أغفلته تلك الحلول والإجراءات المتخذة، والمتمثل في انفتاح الجزائر على الصناعة المالية الإسلامية والإهتمام بمؤسساتها، نظرا لما تتمتع به هذه الصناعة من استقرار بالمقارنة مع نظيرتها التقليدية في وقت الأزمات، وكذا لما تتمتع به من قبول من طرف المجتمع الجزائري الذي يرفض التعامل بالربا، وبالتالي قدرتها على استقطاب الموارد المالية المكتنزة أو المتداولة خارج الدائرة الرسمية، هذا بالإضافة إلى أن التجربة العملية للصناعة المالية الإسلامية ومؤسساتها أثبتت نجاحا هائلا في كثير من البلدان الإسلامية وأهمها ماليزيا، التي تعتبر من بين الدول الرائدة في هذا المجال. وعليه ومن خلال ما سبق تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول التساؤل التالي:

كيف يمكن أن تساهم مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في استقطاب الأموال المتداولة خارج الدائرة الرسمية في الجزائر بما يضمن الحد من الإقتصاد غير الرسمي؟

### المحور الأول: الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يعبر الإقتصاد غير الرسمي عن حالة من الشذوذ عن المنظومة المعيارية، النظامية، الرسمية، القانونية والمشروعة المسطرة من قبل السلطات لممارسة الأنشطة الاقتصادية، وهو لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية والنتائج القومي<sup>1</sup>؛ ويوجد شبه اتفاق بين دارسي الإقتصاد غير الرسمي على أن هذه الظاهرة تشتبك فيها كافة الدول المتقدمة والنامية، وتعد الجزائر من بين الدول النامية التي يحتل بها هذا النوع من الإقتصاد حيزا هاما.

### أولا: حجم الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تتباين تقديرات حجم الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر تباينا كبيرا، فإذا نظرنا إليه من زاوية الكتلة النقدية المتداولة داخله، وجدنا أنها تتراوح بين 3700 مليار دينار (40 مليار دولار) حسب الوزير الأول السابق "عبد المالك سلال" (مارس 2015)، و 1700 مليار دينار (18.5 مليار دولار) حسب الوزير الحالي "أحمد أويحيى" (سبتمبر 2017)، كما قدر محافظ البنك المركزي "محمد لوكال" مطلع فيفري 2018 الكتلة النقدية المتداولة في إطار الإقتصاد غير الرسمي بما بين 2500 و 3000 مليار دينار، كما أشار إلى وجود كتلة نقدية أخرى خارج النظام البنكي تتراوح بين 1500 و 2000 مليار دينار هي مدخرات المتعاملين الإقتصاديين بما فيهم الأسر<sup>2</sup>.

### ثانيا: أهم مظاهر الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تتجلى أهم مظاهر الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر فيما يلي:

**1- سوق الصرف الموازي:** هي عبارة عن سوق حر، يتحدد فيه سعر صرف العملة الأجنبية (أو المحلية) عن طريق الممارسات التقليدية للعرض والطلب<sup>3</sup>. وقد تطور سوق الصرف الموازي تطورا ملحوظا في الجزائر تبعا لتطور حجم النقود المتداولة خارج النظام البنكي خصوصا خلال فترة السبعينيات، ومما ساعد على تطوره جملة الإجراءات التي كانت الدولة قد إتخذتها فيما يتعلق بتسهيل وتسوية الواردات التي كانت خاضعة لما يسمى بالترخيص الإجمالي، وكذا السماح للمواطنين المقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة قابلة للتحويل على مستوى البنوك التجارية، فهذه العوامل أدت إلى ظهور السوق الموازي للصرف ابتداء من سنة 1974، وحاليا يعتبر عدم وجود تشريع قانوني ينظم هذا النوع من المعاملات أهم عامل لتنامي هته السوق<sup>4</sup>؛ أما عن حجم سوق الصرف الموازي بالجزائر فحسب تقديرات الخبراء فإن نسبة الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازي للعملة تتراوح ما

<sup>1</sup> نسرين يحيواوي: الإقتصاد الموازي في الجزائر "الحجم، الأسباب والنتائج"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد: 6، ديسمبر 2016، ص: 292.

<sup>2</sup> ياسين تملالي: الجزائر بين الإقتصاد غير الرسمي وسوق القرار الإقتصادي السوداني، 2018/05/20، متاح على الموقع: <http://assafirabi.com/>، تاريخ الإطلاع: 2018/12/04.

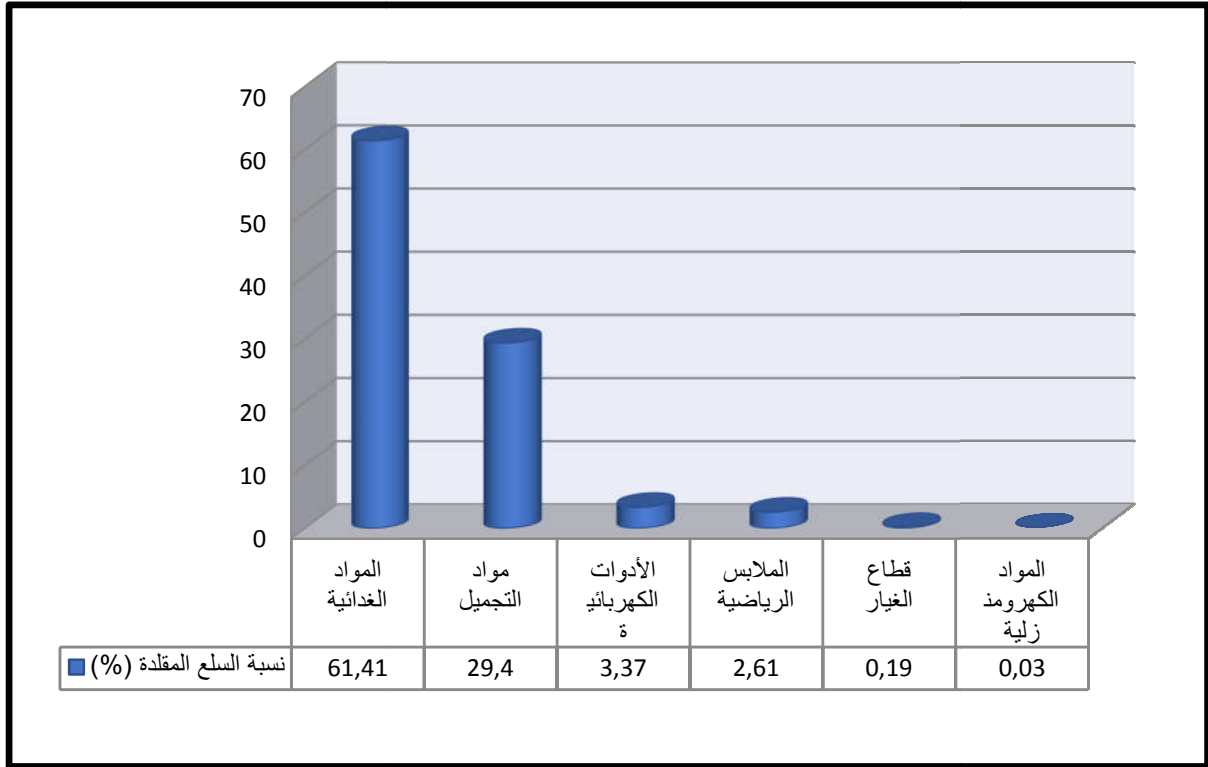
<sup>3</sup> بغداد زيان: تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013/2012، ص: 113.

<sup>4</sup> بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص: 107، بتصرف.

بين 30 و 40 بالمائة من قيمة فاتورة الإستيراد، أي ما يوازي 20 مليار دولار<sup>1</sup>، وتعتبر مبالغ ضخمة بحيث يمكن القول بأنه ما يقارب نسبة 98% هي أموال تتداول خارج الدائرة الرسمية؛ وفي ظل هذا التوسع الكبير لسوق الصرف الموازي تقف الحكومة الجزائرية عاجزة أمام التصدي لهذه الظاهرة.

**2- تقليد العلامات التجارية:** يقصد به اصطلاح علامة تشبه في مجموعها العلامة الحقيقية، وعادة ما يلجأ المقلد إلى زيادة أشياء طفيفة أو إزالة جزء منها أو تغيير في لون العلامة أو في حروفها لكي يوهم المستهلك<sup>2</sup>. ويعود تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية المحلي أو المستورد في الجزائر إلى الإنفتاح نحو الخارج وتحرير التجارة الخارجية سنة 1991، حيث أصبح تقليد العلامات التجارية يمس جزء كبير من مختلف المنتجات كالعطور ومواد التجميل، قطع الغيار، السجائر، وحتى الأدوية<sup>3</sup>، ولمعرفة حجم هذه الظاهرة في الجزائر نورد الشكل الموالي:

**الشكل رقم (04): نوعية السلع المقلدة المتواجدة في الأسواق الجزائرية خلال سنة 2015**



**المصدر:** قارة ملاك، تقليد العلامات التجارية في الجزائر (حجمها وإجراءات مكافحتها)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 47، جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة- الجزائر، جوان 2017، ص: 15، بتصرف.

<sup>1</sup> سوق العملة الموازي يتداول 20 مليار دولار بالجزائر والخبراء يدعون للإقتداء بالسعودية والإمارات، متاح على الموقع: < news.com/ar/news businessand >، تاريخ الإطلاع: 2018/04/28.

<sup>2</sup> سبتي عبد القادر: تقليد العلامات التجارية في القانون الجزائري والقانون المقارن، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر (1)، 2017/2016، ص: 64.

<sup>3</sup> قارة ملاك: إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك وتونس والسنغال، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص:

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن قطاع المواد الغذائية احتل نسبة مرتفعة من بين السلع الأخرى المقفلة بحوالي 61.41%، ثم يليه التقليدي في قطاع مواد التجميل حيث بلغ نسبة 29.40%، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فقد احتلت نسبة قليلة ومتقاربة نوعا ما، وهذا ما قد يفسر لنا بأنها قليلة التقليد.

### ثالثا: الإجراءات المتخذة للحد من ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

لم تبق الحكومة الجزائرية مكتوفة الأيدي، بل سارعت إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>

✓ تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنظيم وتسيير النشاط الإقتصادي، من خلال إقامة الشباك الوحيد الذي يسمح للمتعاملين الإقتصاديين المحليين والأجانب من القيام بمختلف الإجراءات واستخراج جميع الوثائق الضرورية التي تمكنهم من الحصول على رخصة الإعتماد أو السجل التجاري؛

✓ تنصيب لجان التعمير التجاري على مستوى كل ولاية لمرافقة إدماج التجار الفوضويين داخل الأسواق المنظمة، وهذا في إطار توسيع وتأهيل الأسواق القديمة، كما تم تخصيص غلاف مالي بقيمة 14 مليار دج منها 10 مليار دج موجهة لإنشاء وتهيئة أسواق جوارية في الساحات والأحياء الحضرية عبر مختلف بلديات التراب الوطني؛

✓ القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2003، حيث تنص المادة (28) منه على أنه: يعاقب كل من تملص أو حاول التملص باستعمال طرق تدليسية في إقرار وعاء أي ضريبة أو حق أو رسم خاضع له أو تصفيته كليا أو جزئيا (غرامات مالية، الحبس...)

✓ الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بالمعاملات، حيث تنص موادها على الإجراءات والتدابير من أجل حماية العلامات التجارية وكبح تقليد العلامات التجارية؛

✓ تحسين مستوى الأجور بالنسبة لقطاعي الوظيفة العمومية أو الخواص، وهو ما تجلّى من خلال رفع مستوى الأجر الوطني الأدنى المضمون الذي أصبح يساوي 15000 دج ابتداء من سنة 2015؛

✓ اعتماد عدة برامج لدعم سياسة التشغيل وخاصة لفائدة الشباب لامتنصاص الطاقات المشغلة في القطاع الموازي، وهذا من خلال عدة آليات لخلق فرص العمل؛

✓ قرار الحكومة بإطلاق القرض السندي الذي يهدف إلى خلق موارد إضافية وتعبئة أموال القطاعين الرسمي والموازي، إلا أنه لم يلق استجابة كافية وتفاعل من الجمهور، وذلك لأسباب عديدة لعل أهمها ما يرتبط بالجانب الديني وذلك لحرمة الفائدة والربا؛

<sup>1</sup> أنظر كل من:

- بورعدة حورية: الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازي"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014/2013، ص ص: 131-179، بتصرف.

- بالحويلة عبد الحكيم: الإخضاع الضريبي لنشاطات الإقتصاد الموازي بين صعوبات الإقتطاع وآفاق التحصيل - على ضوء الدراسات الأكاديمية والمهنية - مجلة دراسات إقتصادية، المجلد: 4، العدد: 3، ديسمبر 2017، ص: 108.

يبقى تقييم الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية للحد من الإقتصاد غير الرسمي، أنها لم تكن في المستوى المطلوب للحد من هذه التعاملات، لاعتبار أنها لم تكن في مجملها تمس الأسباب الحقيقية لتنامي وتطور هذا النوع من التعاملات، التي يخص بعضها الجانب القانوني وبعضها الآخر الجانب الإيديولوجي والديني؛ وعلى هذا الأساس يمكن تقديم بديل الصناعة المالية الإسلامية وتفعيل دورها، باعتبارها أحد أبرز الحلول للحد أو التخفيف من الإقتصاد غير الرسمي.

## المحور الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية عن مجموعة من الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الحنيف<sup>1</sup>، كما تشمل أيضا التطور في جانب المؤسسات المالية الإسلامية؛ وتتجلى أهم مظاهر الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر في كل من الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي.

### أولا: مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي

#### 1- الصيرفة الإسلامية في الجزائر

• **بنك البركة الإسلامي الجزائري:** هو البنك الأول ذو رأس المال المختلط (بين القطاع العام والخاص)، تأسس في 20 ماي 1991<sup>2</sup>، ويعتبر بنك البركة أول بنك إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر ليتيح فرصة العمل المصرفي الإسلامي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية<sup>3</sup>، وهو أحد الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية السعودية ومقرها البحرين؛ بلغ رأس ماله الإجمالي 500 مليون دج، وقد شهد أول زيادة له سنة 2006، حيث بلغ رأسماله 2 مليار دج، ثم في سنة 2009 بلغ رأسماله 10 مليار دج<sup>4</sup>، أما الزيادة الثالثة في رأس مال البنك فكانت مؤخرا في سنة 2017، فتبعاً لموافقة مجلس النقد والقروض، قام بنك البركة الجزائري برفع رأسماله الإجمالي من 10 مليار دج إلى 15 مليار دج<sup>5</sup>. وللحديث عن أداء مصرف البركة الجزائري خلال الفترة (2010-2015) نورد الجدول الموالي:

#### الجدول رقم (03): حجم الودائع والتمويلات ببنك البركة الجزائري خلال الفترة (2011-2015)

<sup>1</sup> بوشارب ناصر وبلبال حسناوي: الهندسة المالية بين الواقع التقليدي والبديل الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول : "الإقتصاد الإسلامي، الواقع...وراهانات المستقبل"، معهد العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 23-24

فيفري 2011، ص: 9. متاح على الرابط: <https://platform.almanhal.com>

<sup>2</sup> Bahri Oum El Kheir: La finance islamique compartiment de la finance d'aujourd'hui, Mémoire de magister, Faculté de droit, Université D'oran, 2011/2012, p: 66.

<sup>3</sup> نوال بن عمارة: محاسبة البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد"، 22/23 أبريل 2003، ص: 8.

<sup>4</sup> Boukacem Amel: L'image de la finance islamique auprès des parties prenantes en Algérie (Mesure et analyse des points de vue), Thèse de doctorat, Option: entreprise et banques/ finance: banques et finances, Faculté des sciences économiques, de gestion et sciences commerciales, Université Abou Bekr Belkaid- Tlemcen, 2013/2014, P: 162.

<sup>5</sup> موقع بنك البركة <<https://www.albaraka.com>>

## الوحدة: مليون دج

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الودائع	103285	116515	125435	125768	154562
حجم التمويلات	58584	57891	63354	80888	96453

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري، (سنة 2011، ص: 8) (سنة 2012، ص: 6) (سنة 2014، ص: 10) (سنة 2015، ص: 10).

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن بنك البركة الجزائري حقق نتائج إيجابية خلال فترة الدراسة، حيث شهد حجم ودائعه ارتفاعا ملحوظا خاصة سنة 2015 إذ بلغ حجم الودائع 154 562 مليون دج بعدما كان سنة 2011 يقدر بـ: 103 285 مليون دج أي بزيادة تقدر بـ: 51 277 مليون دج، مما يفسر قدرة المصرف على استقطاب جزء من الأموال المتداولة خارج الأطر الرسمية أو المكتنزة ولو بنسبة ضئيلة؛ وفي المقابل بالنسبة لحجم تمويلاته، فقد لوحظ أنها أيضا شهدت ارتفاعا خلال فترة الدراسة، فكلما زادت الودائع زاد حجم التمويلات الممنوحة.

• **بنك السلام الإسلامي الجزائري:** بعد سنوات من تأسيس بنك البركة الجزائري تم اعتماد ثاني مصرف إسلامي "مصرف السلام الجزائري" كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، جاء تأسيس المصرف بتاريخ: 2006/06/05<sup>1</sup>، ويقدر رأسماله بـ: 72 مليار دينار جزائري<sup>2</sup>.

وقد صرح مدير مصرف السلام "ناصر حيدر" في مقابلة صحفية مع قناة الشروق نيوز، بأن مستوى تمويلات المصرف انتقل من 29 مليار دج تقريبا إلى 39 مليار دج، بمعنى أن البنك حقق نموا بما يقارب 10 مليار دج، وهذا خلال الأشهر الأحد عشر من سنة 2017؛ كذلك صرح "ناصر حيدر" بأن حجم الودائع انتقل من 34 مليار دج إلى حوالي 54 مليار دج، بمعنى أن البنك استقطب حوالي 20 مليار دج ودائع جديدة نهاية سنة 2017<sup>3</sup>.

من خلال الإحصائيات المقدمة عن أداء مصرف السلام فيما يخص (حجم الودائع والتمويلات)، فقد شهد حجم ودائعه و تمويلاته زيادة ملحوظة نهاية سنة 2017، بنسبة 34.48%

<sup>1</sup> الجوزي جميلة وحدو علي: دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة "حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد: 05، 2016، ص: 83.

<sup>2</sup> سليمان ناصر وعبد الحميد بوشمرمة: متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد: 07، 2009-2010، ص: 310.

<sup>3</sup> مقابلة صحفية مع المدير العام لمصرف السلام "ناصر حيدر"، قناة الشروق نيوز، الجزائر، تاريخ البث: 09/ 12/ 2017، الموقع: <http://tv.echoroukonline.com>، تاريخ الإطلاع: 2018/04/03.

و58.82% لكل منهما على التوالي؛ مما يفسر كذلك قدرته على استقطاب جزء من الأموال المتداولة خارج الأطر الرسمية أو المكتنزة ولو بنسبة ضئيلة.

• **النافذة الإسلامية ببنك الخليج الجزائر:** عبارة عن نافذة إسلامية في بنك تقليدي أجنبي خاص هو بنك الخليج (رأسمال قطري)، انطلقت خدماتها منذ سنة 2009، مع العلم أن بنك الخليج الجزائر يقدم تمويلات إسلامية وفق صيغتي المرابحة والسلم<sup>1</sup>. ومن أجل تقييم أداء هذه النافذة الإسلامية نورد الجدول الموالي:

**الجدول رقم (04): حجم التمويلات الإسلامية القصيرة والمتوسطة الأجل الممنوحة للشركات من قبل بنك**

**الخليج الجزائر خلال الفترة (2013 - 2016)**

2016	2015	2014	2013	السنوات نوع التمويل الإسلامي
17 547	17 173	13 708	12 109	حجم التمويلات الإسلامية (ق.أ.) الممنوحة للشركات
6 725	6 395	3 990	2 661	حجم التمويلات الإسلامية (م.أ.) الممنوحة للشركات

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

–Rapport Annuel de la Gulf Bank Algéria (AGB), 2016.

من خلال الجدول السابق، يتضح لنا أن حجم التمويلات الإسلامية (قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل) التي تقدمها نافذة بنك الخليج الجزائر في تزايد مستمر عبر السنوات، مما يفسر نجاح هاته النافذة وجودة الخدمات والمنتجات المقدمة من طرفها من جهة، ومن جهة أخرى، يعبر هذا النمو في حجم التمويلات عن زيادة حجم الطلب على المعاملات الشرعية لدى عملاء النظام المصرفي الجزائري.

## 2- التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر

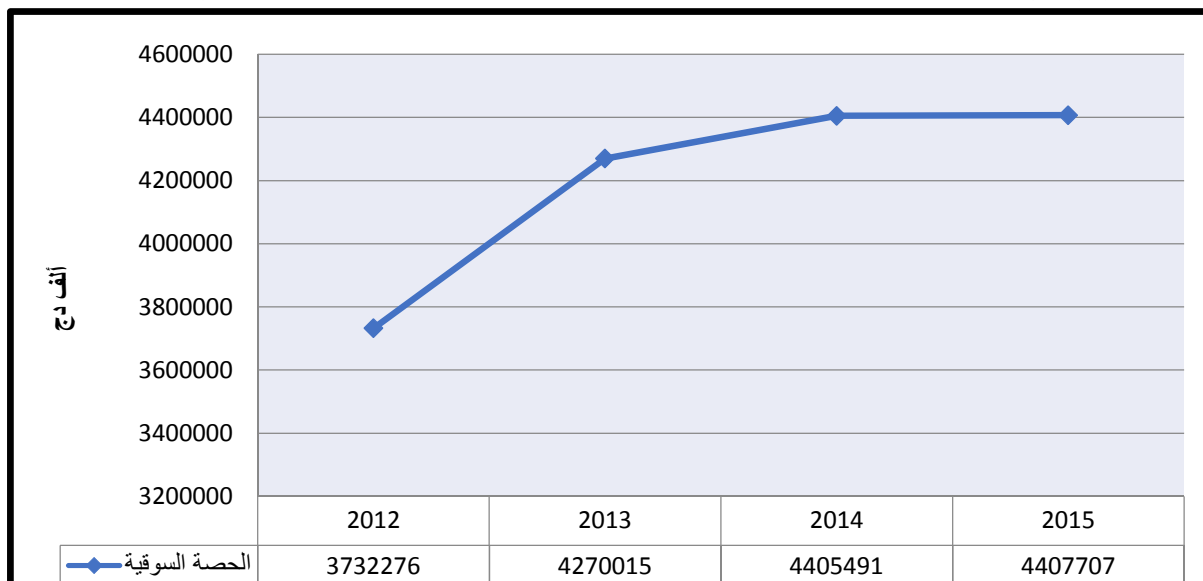
- **شركة سلامة للتأمينات الجزائر:** هي إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية "إياك" الإماراتية، ومقرها السعودية<sup>2</sup>، ولقد اعتمدت شركة سلامة للتأمينات الجزائر بمقتضى القرار الصادر بتاريخ: 2006/07/02 عن وزير المالية، وبذلك فهي قد استحوت على الشركة السعودية "البركة والأمان" للتأمين وإعادة التأمين المنشأة في 2000/03/26، لتصبح اليوم "سلامة للتأمينات الجزائر" شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها الإجتماعي بـ: 450 مليون دج عند التأسيس<sup>1</sup>. ويوضح الشكل الموالي الحصص السوقية للشركة خلال الفترة (2012- 2015):

<sup>1</sup> حمزة شودار: الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية "دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم"، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 15، 2015، ص: 350-351، بتصرف.

<sup>2</sup> معمر حمدي: نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق - دراسة بعض التجارب الدولية - مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2012/2011، ص: 145.



الشكل رقم (08): تطور الحصة السوقية لشركة سلامة للتأمينات الجزائر خلال الفترة (2012 – 2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2016، رقم: 46، ص ص: 72-73.

من خلال الشكل السابق، يتضح أن شركة سلامة للتأمينات تشهد نمواً وتوسعا ملحوظا، من خلال تطور حصتها السوقية التي كانت سنة 2012 تقدر بـ: 3732276 ألف دج، ثم أصبحت سنة 2015 تقدر بـ: 4407707 ألف دج، وهذا دليل على مدى إقبال الزبائن على شركة سلامة للتأمينات من أجل الحصول على خدمات تأمين تكافلي متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

### ثانيا: التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

يمكن إبراز أهم التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر في أربع مستويات كالتالي:

**المستوى الأول:** ويتعلق بالتشريعات والقوانين، حيث تخضع المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المالي التقليدي، ومن بين أهم العوائق القانونية التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، قانون النقد والقرض وقانون التأمينات.

**المستوى الثاني:** يرتبط بالجانب التنظيمي والمؤسسي الخاص بتطبيق المالية الإسلامية، فنلاحظ بأن الجزائر ما زالت إلى الآن ليس لها بنوك إسلامية وطنية وأن ما أنشئ كان جزئيا وبجهد خارجي من بعض رجال الأعمال والبنوك الإسلامية من الدول العربية، وهو جهد لم يترافق مع دور فعال للدولة<sup>2</sup>.

**المستوى الثالث:** يتعلق بالتكوين والتأصيل والتدريب والبحث العلمي، فنلاحظ بأن مؤسسات التعليم العالي ما زالت بعيدة إلى حد ما عن مستوى مثيلاتها في آسيا وأوروبا، التي أدخلت برامج المالية

<sup>1</sup> حوتية عمرو حوتية عبد الرحمان: واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر (مع الإشارة إلى شركة سلامة للتأمينات الجزائر)، الملتنقى الدولي الأول حول: الإقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل، يومي: 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي بغيرداية.

<sup>2</sup> صالح صالح: مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر "بحجم 150 مليار دولار في أفاق 2024، الملتنقى الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 5 و6 ماي 2014، ص: 6.

الإسلامية في مختلف أطوار التعليم العالي، وأنشأت مراكز أبحاث متخصصة لمتابعة تطورات هذه الصناعة ورصد الفرص الإستثمارية التي تتيحها لبلدانها<sup>1</sup>.

**المستوى الرابع:** يرتبط بعدم توفر الخلق والسلوك الإسلامي اللازم لتطبيق النموذج الإسلامي لدى النسبة الغالبة من المتعاملين<sup>2</sup>.

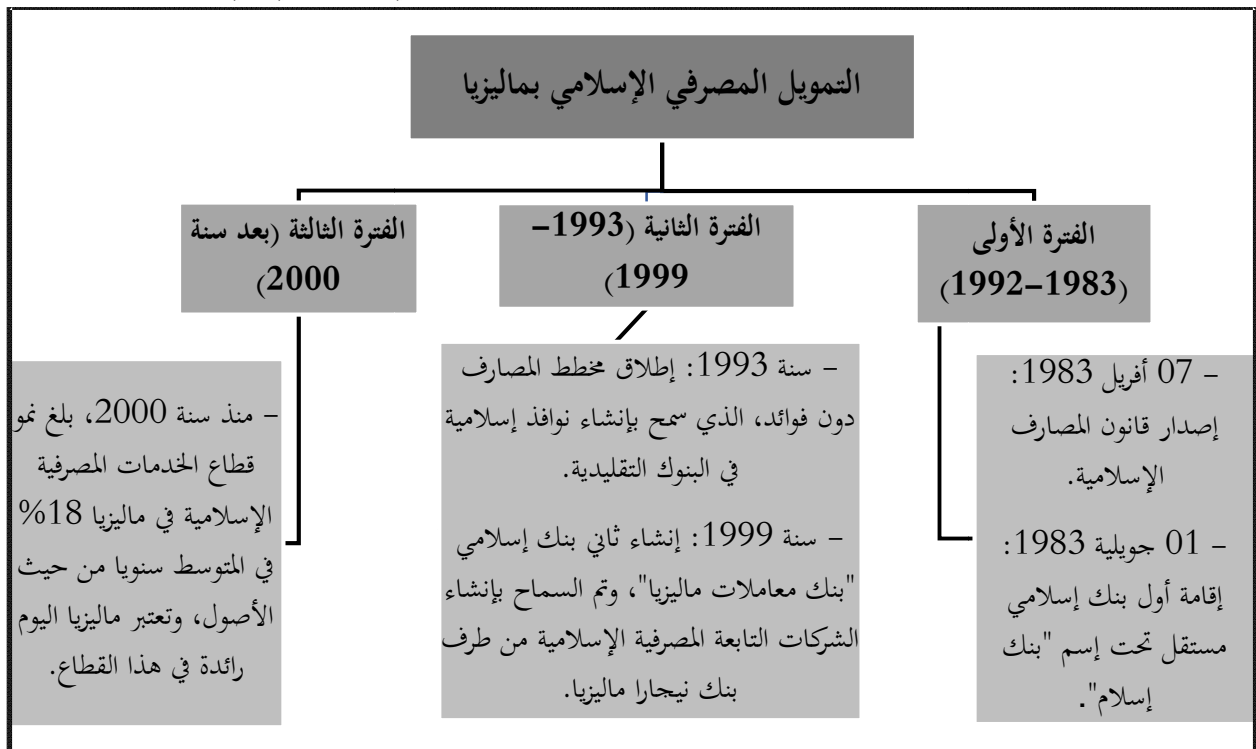
**المحور الثالث: التجربة الماليزية كنموذج لتفعيل الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر للحد من الإقتصاد غير الرسمي**

أضحت الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا النموذج الأمثل للإقتصاد الإسلامي المتطور، وقد ساعدها على ذلك وجودها في بيئة تتصف بالمزيد من الحرية والتنافس، بالإضافة إلى الدعم الحكومي لها.

**أولا: واقع مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا، المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلي**

**1- المؤسسات المصرفية الإسلامية في ماليزيا:** تعود جذور التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا إلى بداية الستينات من القرن العشرين، عندما قامت الحكومة الماليزية عام 1963 بإنشاء صندوق الحج، وهو عبارة عن مؤسسة وطنية تعمل على توفير نفقات الحج للمسلمين الماليزيين<sup>3</sup>؛ وبعد نجاح هذا النموذج للإدخار الإسلامي بدأ الإهتمام بإنشاء مصارف إسلامية مستقلة، ويمكن تلخيص أهم المحطات التاريخية لتطور التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا في الشكل الموالي:

**الشكل رقم (09): أهم المحطات التاريخية للتمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا**



<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص ص: 6-7.

<sup>2</sup> الجوزي جميلة وحدو علي، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

<sup>3</sup> شعيب يونس: الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الشريعة والإقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2015/2016، ص: 285.

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

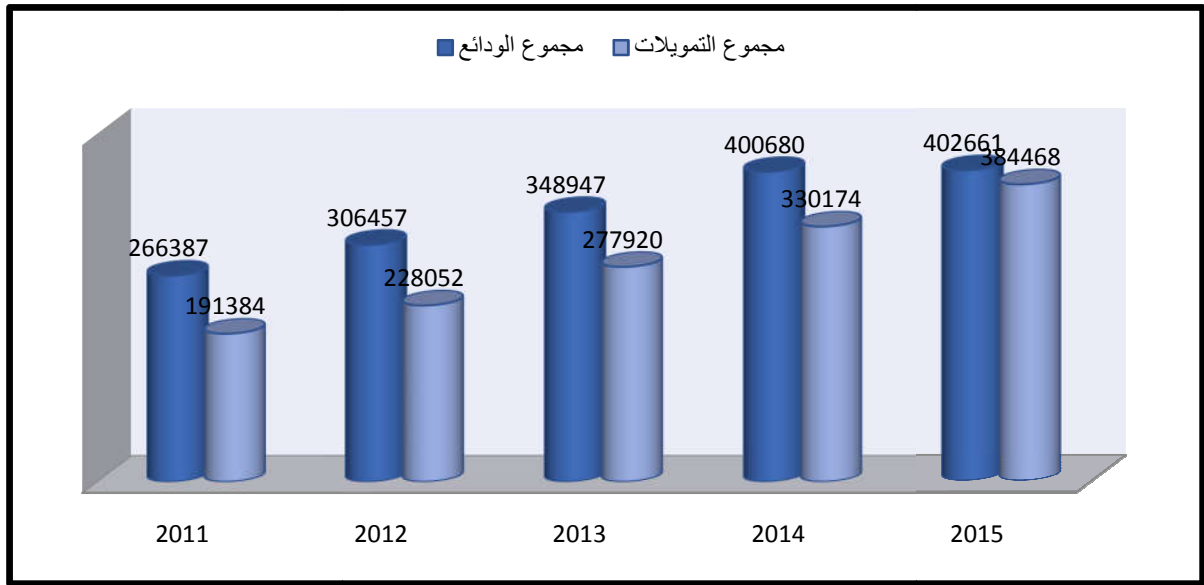
- لشهب الصادق وبوريش أحمد: تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات والمحاسبية المالية ، العدد: 01، 2015، ص: 90.

- إبتسام ساعد: دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2017، ص: 193.

• **تطور مجموع الودائع والتمويلات في المصارف الإسلامية الماليزية:** لمعرفة مدى تطور حجم الودائع والتمويلات على مستوى المصارف الإسلامية الماليزية نورد الشكل الموالي:

**الشكل رقم (10): تطور إجمالي الودائع والتمويلات في المصارف الإسلامية الماليزية للفترة (2011-2015)**

**الوحدة: مليار رينجت**



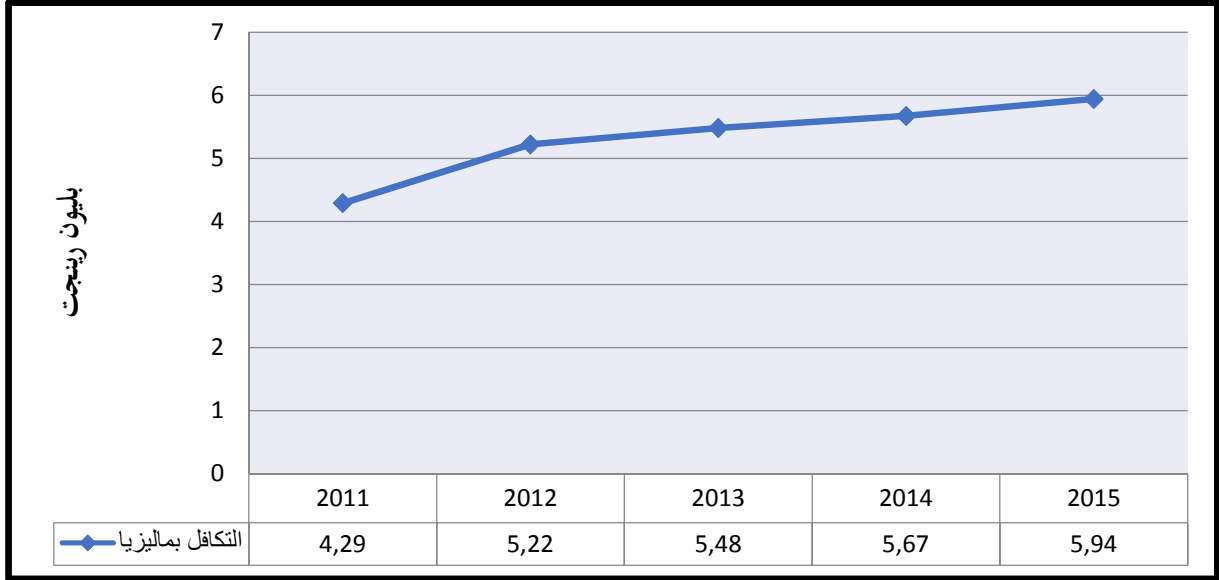
**المصدر:** إبتسام ساعد ورايح خوني: تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 30، سبتمبر 2017، ص: 346.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن إجمالي الودائع في كل من المصارف والنوافذ الإسلامية عرف نموا متسارعا خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 266 387 مليار رينجت\* سنة 2011 إلى 402 661 مليار رينجت سنة 2015، وهذا يدل على أن النظام المصرفي الماليزي قادرا على امتصاص الأموال المتداولة خارج الإطار البنكي، وهذا راجع إلى البيئة التشريعية والتنظيمية التي تنشط فيها هذه المصارف وكذا دعم الحكومات المتعاقبة لها؛ أما بالنسبة لإجمالي تمويلات المصارف والنوافذ الإسلامية فهو إنعكاس لما تم استقطابه من ودايع، حيث عرف هو الآخر تغيير كبير وبشكل إيجابي، مما يدل على النجاح الكبير الذي شهدته الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.

**2- مؤسسات التأمين التكافلي في ماليزيا:** تصطلح ماليزيا على تسمية التأمين المنضبط بالضوابط الشرعية "التكافل"، وقد تم إصدار أول قانون للتكافل في ماليزيا سنة 1984، وتأسست أول شركة تكافل في ماليزيا في

شهر نوفمبر سنة 1984 وهي "شركة تكافل ماليزيا"، ويبلغ عدد شركات التكافل في ماليزيا حاليا إحدى عشرة شركة، وشركات إعادة التكافل أربع شركات<sup>1</sup>. أما فيما يتعلق بأهم إنجازات صناعة التكافل الماليزية، نورد الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (11): نمو وتطور صناعة التكافل في ماليزيا للفترة (2011 - 2015)



Source: Global Takaful Report 2017, بتصرف

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن سوق التكافل الماليزي شهد نموا إيجابيا خلال فترة الدراسة، حيث قدرت قيمته سنة 2015 بـ: 5.94 بليون رينجيت بعدما كانت سنة 2011 تقدر بـ: 4.29 بليون رينجيت، ويرجع هذا النمو لصناعة التكافل في ماليزيا إلى التطور الذي تشهده مؤسساتها المالية الإسلامية، حيث أن صناعة التكافل تتطور بالتوازي مع نمو المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى.

ثانيا: مقترح تفعيل دور مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر وتكييفها على ضوء التجربة الماليزية

لقد ساهمت مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا في استقطاب السيولة، وهذا بفعل عوامل مكنتها من ذلك، وبالتالي يمكن للجزائر الإعتماد على التجربة الماليزية لتفعيل دور مؤسساتها الإسلامية.

1- عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية: يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية

العوامل	مضمونها
---------	---------

<sup>1</sup> محمد أكرم لال الدين: صناعة التكافل الماليزية - عوامل النجاح ومكان التطوير - مجلة الإسلام في آسيا، المجلد: 10، العدد: 01، الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا - جوان 2013، ص: 6.

\* الرينجيت: العملة الرسمية لماليزيا، وهي مرتبطة بالدولار الأمريكي. للمزيد أنظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

<p>- وفرت الحكومة الماليزية دعم ومساندة قوية، تمثلت في إدراج المالية الإسلامية ضمن الإستراتيجية التنموية الشاملة في ماليزيا.</p> <p>- البنك المركزي الإسلامي أو بنك نيجارا ماليزيا، يقوم بوظيفته المزدوجة كبنك للبنوك والمؤسسات المالية التقليدية والإسلامية، ويعتبر من العناصر الهامة في نمو الصناعة المالية الإسلامية بماليزيا، حيث يبلغ عدد المعايير الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عنه 19 معيارا سنة 2017.</p>	<p><b>1- الدعم من قبل الحكومة الماليزية والبنك المركزي الماليزي</b></p>
<p>يتسم الإطار القانوني والتشريعي بالوضوح والملائمة للنشاط المالي الإسلامي، بالإضافة إلى تطويره وتحسينه وترقية مضامينه دوريا بما يناسب تطور الصناعة المالية الإسلامية ونموها.</p>	<p><b>2- توفر الإطار القانوني والتشريعي</b></p>
<p>تمتلك ماليزيا العديد من المؤسسات المالية والتعليمية التدريبية والبحثية الداعمة والمتخصصة في مجال التمويل الإسلامي، وتتمثل أهم هذه المؤسسات في: رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية ماليزيا، المعهد الماليزي للصيرفة والتمويل الإسلامي، هيئة المعايير المحاسبية الماليزية، المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية.</p>	<p><b>3- وجود مؤسسات البنية التحتية الإسلامية</b></p>

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- حمزة شوار، مرجع سبق ذكره، ص: 341.

- عبد الباري مشعل: توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية على المستوى الدولي، مؤتمر أيوفي البنك الدولي السنوي، تحت شعار "المالية الإسلامية ومرحلة تحقيق النمو النوعي وتوحيد المعايير"، يومي 5-6 نوفمبر 2017، مملكة البحرين بشراكة مع البنك الدولي وتحت رعاية مصرف البحرين المركزي، ص: 14.

- Ahmad hizzad baharuddin « Malaysia's experiences in the development of islamic finance », Pratical seminar: advantages of islamic banking and insurances business model in rusia , Moscow 4 dcember 2009, P:13.

- زاهر الدين محمد الماليزي: تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدي، 31 ماي - 03 جوان 2009، ص: 13-31.

## **2- إجراءات تفعيل دور مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر على ضوء التجربة الماليزية**

إن تفعيل تجربة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر ونجاحها في استقطاب جزء كبير من الأموال المكتنزة أو المتداولة خارج الدائرة الرسمية، يتطلب ما يلي:

• **تقنين العمل المالي الإسلامي:** إن سن قانون التكافل وقانون مصرفي خاص يتناول كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية وشركات التكافل من أحكام إنشائها والرقابة عليها، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق ومتطلبات الإقتصاد الوطني، ويتطلب ذلك إيجاد مجموعة من الآليات والإجراءات أهمها:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الحليم غربي: تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، الندوة العلمية الدولية حول: "الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس - سطيف - 18، 19، 20 أبريل 2010، ص:

✓ إدراج ملف العمل المالي الإسلامي ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية والمالية؛  
✓ تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين وإقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفها بإعداد قانون للبنوك الإسلامية وقانون لشركات التكافل؛

✓ الاستفادة من تجارب الدول التي لها سبق في هذا المجال؛

• **تطوير وظيفة البنك المركزي:** إن تحسين أداء البنك المركزي وقيامه بوظيفته المزدوجة كبنك للبنوك بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية التقليدية والإسلامية، يتطلب منه مراعاة خصوصية المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بالقيام بإجراءات معينة نذكر منها<sup>1</sup>:

✓ إنشاء إدارة خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية لدى بنك الجزائر للإشراف والرقابة والتوجيه؛

✓ اعتماد البنوك الإسلامية الراغبة في الإستثمار في الجزائر، وتسهيل فتح نوافذ وفروع إسلامية لدى البنوك التقليدية العمومية والخاصة؛

✓ تكوين هيئة رقابة شرعية عليا لبنك الجزائر، وإضافة معايير شرعية إلى المعايير المالية الأخرى لرقابة البنوك الإسلامية؛

✓ إعادة النظر في سياسة الإحتياطي النقدي على حسابات الإستثمار في البنوك الإسلامية، وربط تطبيقه بإستثمار أموالها داخل الجزائر، حيث يتم فرض نسبة الإحتياطي الإلزامي إذا قامت بإستثمار الأموال في الخارج؛

✓ قيام بنك الجزائر بدور الملجأ الأخير لإعادة التمويل بالنسبة للبنوك الإسلامية في حال تعرضها لأزمات السيولة المفاجئة، من خلال صيغة القروض الحسنة أو كحساب استثمائي لفترة محددة.

• **إقامة البنية الأساسية والهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية:** إن أهم متطلبات نجاح تجربة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر هو الشروع في إيجاد البنية الأساسية لنموها وتطورها، ومنها مراكز الدراسات والأبحاث المتخصصة في فروع المالية الإسلامية، ومكاتب الخبرة والإستشارة والمحاسبة والمراجعة والتدقيق المتكامل التي تضمن السلامة الشرعية والفنية والمالية؛ كما يتطلب الأمر إدماج تخصصات الصناعة المالية الإسلامية ببرامج مؤسسات التعليم العالي بمحتويات نظرية وتطبيقية<sup>2</sup>.

## الخاتمة

من خلال ما جاءت به هذه الورقة البحثية ضمن محاورها الثلاثة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والمقترحات التي نوردتها فيما يلي:

## أولاً: نتائج الدراسة

• أثبتت الدراسة أن ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي تهدد الإقتصاد الجزائري، وذلك راجع إلى الوزن النسبي الذي حققته هذه الظاهرة، التي بدورها تؤثر على الإيرادات العامة لميزانية الدولة فيما عدا المحروقات؛

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص: 30.

<sup>2</sup> صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، بتصرف، ص: 9.

• تأخذ ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر عدة مظاهر، مثل سوق الصرف الموازي الذي يسيطر على سوق الصرف الرسمي بنسبة تقارب 98%، بالإضافة إلى تقليد العلامات التجارية، وقد كانت هذه مجرد إشارة لأهم مظاهر الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، لكن ما هو موجود في الواقع وما خفي أعظم؛

• سارعت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات التي كانت تهدف إلى الحد من انتشار هذه الظاهرة، إلا أنها لم تكن في المستوى المطلوب، لاعتبار أنها لم تمس الأسباب الحقيقية لتنامي وتطور هذا النوع من التعاملات، التي يخص بعضها الجانب القانوني وبعضها الآخر الجانب الإيديولوجي والديني؛

• تتمثل المؤسسات المصرفية الإسلامية في الجزائر في بنك البركة وبنك السلام الإسلاميين والنافذة الإسلامية ببنك الخليج الجزائر، أما عن مؤسسات التأمين التكافلي فتمثلها شركة وحيدة وهي شركة سلامة للتأمينات؛

• يعتبر الدعم الحكومي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا وتوفر الإطار اللازم لها وإنشاء مؤسسات البنية التحتية الداعمة لها، من بين أهم عوامل نجاح التجربة الماليزية في المالية الإسلامية؛

• إن تفعيل تجربة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر ونجاحها في استقطاب جزء كبير من الأموال المكتنزة أو المتداولة خارج الدائرة الرسمية يتطلب الإقتداء بالتجربة الماليزية وعوامل نجاحها في هذا المجال، خاصة بعدما أثبت الواقع العملي فشل الإجراءات المتخذة في هذا الباب، والقرض السندي خير دليل على ذلك.

### ثانيا: المقترحات

• ضرورة وضع الأطر التشريعية والقانونية لتشجيع التعامل بالتمويل الإسلامي، وإبداء مرونة أكبر من طرف السلطات وعلى رأسها البنك المركزي في منح التراخيص لإنشاء المزيد من البنوك الإسلامية في الجزائر؛

• إقامة منظومة مؤسسية للمالية الإسلامية تكون كفيلة بالحد من الإقتصاد غير الرسمي، بما فيها من مصارف وصناديق إستثمار ومؤسسات التأمين التكافلي وأسواق مالية إسلامية ومؤسستي الزكاة والوقف؛

• تعويض القرض السندي بالبديل الإسلامي، وهو الصكوك الإسلامية والتي نجحت في إستقطاب الأموال وتمويل المشاريع في العديد من البلدان العربية والأجنبية؛

• ضرورة القضاء على سوق الصرف الموازي في الجزائر بتحرير سوق الصرف بشكل عام، وإنشاء مكاتب للصرف؛

### قائمة المصادر والمراجع

#### أولا: المراجع باللغة العربية

1- إبتسام ساعد ورايح خوني: تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد: 30، سبتمبر 2017.

- 2- إيتسام ساعد: دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.
- 3- بغداد زيان: تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013/2012.
- 4- بالحويلة عبد الحكيم: الإخضاع الضريبي لنشاطات الإقتصاد الموازي بين صعوبات الإقتطاع وآفاق التحصيل - على ضوء الدراسات الأكاديمية والمهنية - مجلة دراسات إقتصادية، المجلد: 4، العدد: 3، ديسمبر 2017.
- 5- بورعدة حورية: الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازي"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014/2013.
- 6- بوشارب ناصر وبلبال حسناوي: الهندسة المالية بين الواقع التقليدي والبدل الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول: "الإقتصاد الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل"، معهد العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 23-24 فيفري 2011، ص: 9. متاح على الرابط: <https://platform.almanhal.com>
- 7- الجوزي جميلة وحدو علي: دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة "حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الإقتصادية، العدد: 05، 2016.
- 8- حمزة شودار: الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية "دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم"، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 15، 2015.
- 9- حوتية عمرو حوتية عبد الرحمان: واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر (مع الإشارة إلى شركة سلامة للتأمينات الجزائرية)، الملتقى الدولي الأول حول: الإقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل، يومي: 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي بغرداية.
- 10- زاهر الدين محمد الماليزي: تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى: "مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 ماي - 03 جوان 2009.
- 11- سبتي عبد القادر: تقليد العلامات التجارية في القانون الجزائري والقانون المقارن، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر (1)، 2017/2016.
- 12- سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة: متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد: 07، 2009-2010.
- 13- صالح: مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر "بحجم 150 مليار دولار في أفاق 2024، الملتقى الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 5 و 6 ماي 2014.
- 14- عبد الباري مشعل: توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية على المستوى الدولي، مؤتمر أيوفي البنك الدولي السنوي، تحت شعار "المالية الإسلامية ومرحلة تحقيق النمو النوعي وتوحيد المعايير"، يومي 5-6 نوفمبر 2017، مملكة البحرين بشراكة مع البنك الدولي وتحت رعاية مصرف البحرين المركزي.
- 15- عبد الحليم غربي: تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، الندوة العلمية الدولية حول: "الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس - سطيف - 18، 19، 20 أبريل 2010.
- 16- قارة ملاك، تقليد العلامات التجارية في الجزائر (حجمها وإجراءات مكافحتها)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 47، جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة - الجزائر، جوان 2017.



- 17- قارة ملاك: إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك وتونس والسنغال، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.
- 18- لشهب الصادق وبوريش أحمد: تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات والمحاسبية المالية، العدد: 01، 2015.
- 19- محمد أكرم لال الدين: صناعة التكافل الماليزية - عوامل النجاح ومكان التطوير- مجلة الإسلام في آسيا، المجلد: 10، العدد: 01، الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا- جوان 2013.
- 20- معمر حمدي: نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق - دراسة بعض التجارب الدولية - مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2012/2011.
- 21- نسرین يحيوي: الإقتصاد الموازي في الجزائر "الحجم، الأسباب والنتائج"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد: 6، ديسمبر 2016.
- 22- نوال بن عمارة: محاسبة البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد"، 23/22 أبريل 2003.
- 23- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري، 2011.
- 24- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري، 2012.
- 25- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري، 2014.
- 26- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري، 2015.
- 27- الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2016، رقم: 46.
- 28- مقابلة صحفية مع المدير العام لمصرف السلام "ناصر حيدر"، قناة الشروق نيوز، الجزائر، تاريخ البث: 09/12/2017، الموقع: <http://tv.echoroukonline.com>، تاريخ الإطلاع: 2018/04/03.
- 29- سوق العملة الموازي يتداول 20 مليار دولار بالجزائر والخبراء يدعون للإقتداء بالسعودية والإمارات، متاح على الموقع: <news.com/ar/news businessand >، تاريخ الإطلاع: 2018/04/28.
- 30- ياسين تملالي: الجزائر بين الإقتصاد غير الرسمي وسوق القرار الإقتصادي السوداء، 2018/05/20، متاح على الموقع: <http://assafirarabi.com/>، تاريخ الإطلاع: 2018/12/04.
- 31- الموسوعة الحرة ويكيبيديا <https://ar.m.wikipedia.org>
- 32- موقع بنك البركة <https://www.albaraka.com >

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 33- Ahmad hizzad baharuddin « Malaysia's experiences in the development of islamic finance », Pratical seminar: advantages of islamic banking and insurances business model in rusia , Moscow 4 dcember 2009.
- 34- Bahri Oum El Kheir: La finance islamique compartiment de la finance d'aujourd'hui, Mémoire de magister, Faculté de droit, Université D'oran, 2011/2012.
- 35- Boukacem Amel: L'image de la finance islamique auprès des parties prenantes en Algérie (Mesure et analyse des points de vue), Thèse de doctorat, Option: entreprise et banques/ finance: banques et finances, Faculté des sciences économiques, de gestion et sciences commerciales, Université Abou Bekr Belkaid- Tlemcen, 2013/2014.
- 36- Global Takaful Report 2017.
- 37- Rapport Annuel de la Gulf Bank Algéria (AGB), 2016.